تقرير
ندوة إقليمية افتراضية لتنمية قدرات أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة

٨-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (عبر منصة "كودو" الالكترونية)

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، **ندوة إقليمية افتراضية بشأن العدالة بين الجنسين والقانون** بهدف إطلاع أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل على الأدوات اللازمة لدراسة التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الأطر الدولية، وأبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين وهدف التنمية المستدامة ٥,١. كما وأطلعت الندوة أيضا أعضاء اللجنة الفرعية على لوحة مسح قياسيّة للقوانين (رسم بياني مرمّز بالألوان لكل دولة) من شأنها ان تساعد الدول على قياس التقدم الذي أحرزته في تحقيق المساواة في القوانين.

شارك في الندوة أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية المستدامة، الذين يمثلون اللجان الوطنية المعنية بشؤون المرأة في المنطقة العربية. ناقش المشاركون السياسات والتشريعات المفقودة وبحثوا في كيفية الدعوة إلى وضع مثل هذه القوانين بما يتماشى مع الأطر الدولية. كما تبادل المشاركون المعرفة، ورصدوا التقدم المحرز، وبحثوا طرقاً لمعالجة هذه الثغرات وتطبيق الممارسات الجيدة.

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدمة 3

ثانيا- مواضيع البحث والمناقشة ٣

ألف- الجلسة الأولى: الهدف ٥,١ المحتوى والمؤشر (المنهجية)
باء- الجلسة الثانية: تقديم أداة العدالة بين الجنسين والقانون؛ القاعدة الفكرية والعملية، والمرحلتين الأولى والثانية
جيم- الجلسة الثالثة: الأطر القانونية الجامعة والحياة العامة
دال- الجلسة الرابعة: العنف ضد المرأة
هاء- الجلسة الخامسة: العمالة والمنافع الاقتصادية
واو- الجلسة السادسة: الزواج والأسرة
زاي- الجلسة السابعة: الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
حاء- الجلسة الثامنة: كيفية استخدام المصفوفة، المعرفة والمكتسبات

ثالثا- تنظيم الأعمال ٨

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
باء- الافتتاح
جيم- الحضور
دال- جدول الأعمال

المرفقات

المرفق ١: لائحة المشاركين

أولا: مقدمة

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، **ندوة إقليمية افتراضية بشأن العدالة بين الجنسين والقانون** بهدف إطلاع أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل على الأدوات اللازمة لدراسة التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الأطر الدولية، وأبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين وهدف التنمية المستدامة ٥,١. كما وأطلعت الندوة أيضا أعضاء اللجنة الفرعية على لوحة مسح قياسيّة للقوانين (رسم بياني مرمّز بالألوان لكل دولة) من شأنها ان تساعد الدول على قياس التقدم الذي أحرزته في تحقيق المساواة في القوانين.

شارك في الندوة أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية المستدامة، الذين يمثلون اللجان الوطنية المعنية بشؤون المرأة في المنطقة العربية. ناقش المشاركون السياسات والتشريعات المفقودة وبحثوا في كيفية الدعوة إلى وضع مثل هذه القوانين بما يتماشى مع الأطر الدولية. كما تبادل المشاركون المعرفة، ورصدوا التقدم المحرز، وبحثوا طرقاً لمعالجة هذه الثغرات وتطبيق الممارسات الجيدة.

ثانيا: مواضيع البحث والمناقشة

تم تقسيم برنامج الورشة الى ثماني جلسات كما يلي:

اليوم الأول:
الثلاثاء، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف- الجلسة الأولى: الهدف ٥,١ المحتوى والمؤشر (المنهجية)

بدأت هذه الجلسة بلمحة عامة عن مضمون المؤشر ٥,١,١، وشملت مناقشة للمنهجية التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتيسير السيدة جانيت عمير، مستشارة حقوق الانسان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ووضحت أن الهدف من هذا المؤشر تعديل القوانين التمييزية وتوفير منظومة تشريعية للنهوض بقضايا المساواة بين الجنسين، حيث يعتبر توفر هذه المنظومة شرط رئيس لإلغاء التمييز ضد المرأة. وأكدت على أن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبنك الدولي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) هي الجهات الراعية للمؤشر ٥,١,١ "ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس". وتقوم المؤسسات الثلاث برصد الأطر القانونية التي تشجع عدم التمييز بناء على الجنس.

وفصلت السيدة عمير آلية جمع المعلومات والتي تم العمل على تطويرها بين الأعوام ٢٠١٦ – ٢٠١٨ حيث تم تطوير استبيان تم تطويره بناء على الالتزامات التي تلتزم فيها الدول من خلال الأطر والمعايير الدولية كاتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين. ويهدف الاستبيان الى توفير معلومات حول المؤشر ٥,١,١ ويتضمن ٤٥ سؤال ضمن أربعة عناوين رئيسية (الأطر القانونية والحياة العامة، العنف

ضد المرأة، العمالة والمنافع الاقتصادية، قضايا الزواج والأسرة). وتعتبر التشريعات والسياسات وخطط العمل المصادر الرئيسة لهذا المؤشر.

وبينت السيدة عمير أنه وبعد اعتماد هذه المنهجية انتقل المؤشر الى التصنيف الثاني بالنسبة للمؤشرات (له تعريف مفاهيمي واضح وآلية دولية واضحة إلا أن البيانات غير متوفرة بشكل دوري من قبل الدول). أما طريقة احتساب النسبة المئوية باحتساب إجابة نعم في كل من العناوين الرئيسية. الرقم الناتج (بين صفر و١٠٠) يمثل نسبة الإنجاز في هذا المجال بحيث تعتبر ١٠٠ أفضل ممارسة بالنسبة لكل الأسئلة. واختتمت السيدة عمير مداخلتها بتبيان أن العام ٢٠١٩ شهد أو تقرير حول هذا المؤشر والذي بين المعلومات في ٥٣ دولة. وسيشمل التقرير الثاني والمتوقع في عام ٢٠٢١، ٩٠ دولة.

باء – الجلسة الثانية: تقديم أداة العدالة بين الجنسين والقانون؛ القاعدة الفكرية والعملية، والمرحلتين الأولى والثانية

قدمت السيدة فرانسيس غاي، مديرة فريق المساواة بين الجنسين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخطوات التي تم اتخاذها من قبل المنظمات الأربعة المشاركة في مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون منذ عام ٢٠١٨. وأهمها بأنه قد تم اعداد تقارير قطرية في عام ٢٠١٨ بعد آلية للتحقق من صحة النتائج بالتشاور مع أصحاب العلاقة ومن ضمنهم المجتمع المدني وأعضاء القطاع القضائي والأكاديميين والسياسيين وغيرهم. وتم عرض ومناقشة هذه التقارير في فعالية في بيروت سمحت بتبادل التجارب والممارسات المختلفة حول تطبيق القوانين بين البلدان. وتلا ذلك في عام ٢٠١٩ عملية تحقق أخرى وضم جميع التقارير في جدول لبلدان المنطقة العربية يقارن القوانين عبر البلدان بالمعايير الدولية. وتم إطلاق هذا الجدول ومناقشته في عَمّان في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

وفي عام ٢٠٢٠، عملت المنظمات الأربعة على توسيع مصفوفة القوانين بحيث تشمل معظم المؤشرات الفرعية لقياس المؤشر الأول للمقصد الأول للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ومن ضمنها وجود خطط عمل سنوية للمساواة بين الجنسين وأقسام اضافية عن تقديم الخدمات وعن الحقوق الجنسية والانجابية. وستتم مشاركة هذا التقييم الجديد مع حكومات الدول المعنية قريبا" من أجل استمرارية التحقق من النتائج وفتح باب النقاش. وأكدت غاي على أن الانفتاح والتشاور عنصران أساسيان في تصميم المبادرة وشجعت ممثلي وممثلات الحكومات على عقد اجتماعات تشاورية على صعيد واسع في البلدان بدعم من المنظمات الأممية في الميدان.

ومما دار في النقاش هو بعض الاستفسارات عن منهجية العمل ومدى امكانية تحديث قاعدة البيانات لضم القوانين الصادرة حديثا. وتم التأكيد من قبل الميسرين على أن القوانين في صدد التحديث وأن تقييم البلد يتم تحيينه حسب ذلك ودعوا الى العمل المشترك بين حكومات الدول ومنظمات الأمم المتحدة لمراجعة مسودات عام ٢٠٢٠ للتحقق من أن الصورة كاملة وحديثة. وقامت ممثلات بعض الدول مثل سوريا والعراق والمغرب والامارات العربية المتحدة بالإشارة بعض القوانين الحديثة ومنها قوانين العنف الأسري والعمل. كما عبّر البعض عن صعوبة تطبيق الخطط الوطنية للمساواة بين الجنسين والمرأة حتى في حال وجودها.

<u>اليوم الثاني:</u>

جيم – الجلسة الثالثة: الأطر القانونية الجامعة والحياة العامة

ناقشت هذه الجلسة المسائل المتعلقة بالحقوق التي تحكم المساواة وعدم التمييز. وقدمت السيدة ندى دروزه، رئيسة قسم العدالة بين الجنسين في الإسكوا لمحة عن المؤشرات التي تم تطويرها لقياس مدى انسجام القوانين في العالم العربي مع الالتزامات الدولية. وبينت أن كافة المؤشرات تعتمد على المرجعيات الدولية كاتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في نصها الأساسي وفي توصياتها العامة بالإضافة الى التعليقات العامة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان، إعلان ومنهاج عمل بيجين وتقارير المقررة الخاصة حول العنف ضد المرأة أسبابه ونتائجه. ولفتت الى أن المحور ينظر في الشق القانوني الخاص بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز سواء على مستوى المصادقة على الاتفاقيات الدولية، أو التأكيد على المساواة في الدستور، قوة القانون العرفي وأحوال تعارضه مع الدستور وعدة مؤشرات أخرى ذات صلة.

واستعرضت في ختام الجلسة ثلاثة أمثلة تبين آليه والمعايير المستخدمة لتخصيص إما اللون الأخضر أو الأصفر أو الأحمر لكل مؤشر. فعلى سبيل المثال عند الحديث عن قانون خاص بالعنف السياسي، يتم تخصيص اللون الأخضر للبلدان التي يتوفر فيها قانون يجرم العنف ضد المرأة في المجال السياسي/ الانتخابات ويتخصص اللون الأصفر للدول التي يتوفر قانون يجرم العنف في المجال السياسي/ الانتخابات إلا أنه لا يذكر العنف ضد المرأة ويخصص اللون الأحمر في الدول التي لا يوجد فيه نص قانوني يجرم أي شكل من اشكال العنف ضد المرأة في السياسة/ الانتخابات.

دال – الجلسة الرابعة: العنف ضد المرأة

قامت السيدة منال بنكيران، منسقة البرنامج حول مناهضة العنف ضد المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتيسير هذه الجلسة. عرضت جامعة الدول العربية في هذه الجلسة المحور الخاص بالعنف ضد المرأة في إعلان القاهرة للمرأة العربية: خطة العمل التنفيذية الإقليمية للمرأة في المنطقة العربية- أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مع التركيز على التشريعات القانونية المعنية بمناهضة العنف الذي نص عليها إعلان القاهرة وخطة العمل الإقليمية. كما ناقشت هذه الجلسة المسائل المتعلقة بالقوانين والسياسات الرامية إلى تعزيز وحماية وإنفاذ ورصد ضحايا العنف ضد المرأة. قامت السيدة شذى عبد اللطيف، مسؤولة ملف لجنة المرأة العربية، بإدارة المرأة والاسرة والطفولة، بتقديم مداخلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتطرقت مداخلة الأمانة العامة إلى عرض المؤشرات ٦,١ إلى ٦,٦ في خطة العمل الإقليمية التنفيذية والتي تعني بقياس وجود تشريعات وأطر قانونيّة وتدابير وطنيّة لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة بكافة أشكاله مع توفر الآليات التنفيذية لتلك القوانين في مختلف القطاعات على المستوى الإقليمي. وتناولت بشكل تفصيلي المؤشر الأول ٦,١ المعني بقياس سن وتفعيل قوانين شاملة ومتكاملة تجرّم جميع أشكال العنف ضد المرأة، داخل الأسرة وخارجها وفي أماكن العمل والأماكن العامة، وسد الفجوات القانونية بما يتفق والتزامات الدول بالمواثيق والاتفاقيات الدولية.

كما ألقت الضوء على " التقرير العربي: أربعون عاماً على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة"، حيث يناقش التقرير ويربط بين كل من اتفاقية سيداو والتقرير العربي الموحد للمراجعة الدورية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما، ومواد اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ خاصة الهدف الخامس منها. ويستقي التقرير معلوماته وبياناته من التقارير العربية التي تم تقديمها الى لجنة سيداو. والمتضمن للرؤى المستقبلية "لدفتر المرأة العربية" ويشمل توصيات للدول الأعضاء على صعيد تطوير المنظومة التشريعية، وأشارت المداخلة كذلك إلى التوصيات الموجهة من لجنة سيداو إلى الدول العربية المتعلقة بتنفيذ بنود الاتفاقية بشأن "الإطار التشريعي".

هاء – الجلسة الخامسة: العمالة والمنافع الاقتصادية

تناولت هذه الجلسة المسائل المتعلقة بالمساواة في حق المرأة في المشاركة الاقتصادية، بتيسير السيدة فرانسيس غاي، التي قدمت خلالها عرضا قصيرا أشارت فيه الى أن الاتفاقيات الدولية التي تضمن المساواة في الحقوق في مكان العمل ليست بالشيء الجديد وانما قد وجدت منذ فترة طويلة، ومنها اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن استخدام النساء قبل الوضع وبعده والتي وجدت منذ عام ١٩١٩. وبينت أنه على الرغم من ضمان المساواة في الأجور عن العمل نفسه في معظم الدول الا أن القليل منها يشير بوضوح الى المساواة بين العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية وما زالت امكانية التمييز في هذا المضمار موجودة في العالم كله. وما زال هناك اختلافا بين دول المنطقة فيما يتعلق بتشريعات رعاية الأطفال والتقاعد ومحددات لنوع العمل الذي يسمح أن تقوم المرأة به قانونيا.

ومما ورد في النقاش هو اشارة ممثلات البحرين والامارات العربية المتحدة لأحدث التعديلات التي تم اتخاذها على قوانين العمل والضمان الاجتماعي. واشارة ممثلة الأردن الى ضرورة الحذر لدى صياغة القوانين التي تساعد المرأة نظريا وذلك تحسبا لأي أثر سلبي. وأعطت مثالا عن المادة من قانون العمل الأردني التي تقضي بتوفير خدمة رعاية الأطفال في الشركات التي توظف عشرين امرأة على الأقل والتي أدت الى تحديد عدد النساء في بعض الشركات الى تسعة عشر لتجنب متطلبات القانون بالتالي أثرت سلبا على دخول المرأة الى سوق العمل. ودعت الى ضرورة زيادة الدعم الممنهج من قبل الدولة لرعاية الأطفال.

واو – الجلسة السادسة: الزواج والأسرة

ناقشت هذه الجلسة التشريعات المتعلقة بتعزيز الحقوق في قوانين الزواج والأسرة وإنفاذها ورصدها، بتيسير السيدة ندى دروزة، مديرة قسم العدالة بين الجنسين، الإسكوا.

اليوم الثالث:
الخميس، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠

زاي – الجلسة السابعة: الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

تناولت هذه الجلسة التشريعات المتعلقة بتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وإنفاذها ورصدها، بتيسير الأستاذة منار زعيتر، مستشارة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. تناولت هذه الجلسة عرضا للمعايير والآليات الدولية والاقليمية ذات الصلة بالصحة والحقوق الجنسية والانجابية، والمتمثلة بالاتفاقيات والاعلانات ومناهج العمل والمؤتمرات الدولية الخاصة بحقوق الانسان. تلا ذلك استعراض للأسئلة التي اعتمدت في قياس التشريعات وادوات التنفيذ في دول المنطقة كجزء من المصفوفة التي طورها الشركاء ضمن مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون. وأضاءت الأستاذة منار على المحاور التي تناولتها المصفوفة ضمن الحقوق الجنسية والإنجابية لتشمل الرعاية الصحية للام، خدمات منع الحمل، الاجهاض، فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، التثقيف والتربية الجنسية، فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة.

وأكدت على أن العمل قام على البحث في واقع الدول العربية لجهة وجود تشريعات واستراتيجيات خاصة بالحقوق والصحة الجنسية والانجابية ضمن المعايير التي بيتها الأطر الدولية. واستعرضت الأستاذة زعيتر المعايير التي تضمنتها هذه النصوص لناحية امكانية وصول جميع النساء والفتيات للتمتع بها بغض النظر عن الحالة الاجتماعية والسن وبدون قيود. ومن ثم بينت الجلسة أبرز النتائج ذات الصلة بوضعية التشريعات والسياسات الخاصة بالحقوق الجنسية والانجابية في الدول العربية. واختتمت العرض بتقديم للتوجهات الاستراتيجية التي يمكن اعتمادها من اجل تعزيز وضعية التشريعات والسياسات الخاصة بالحقوق الجنسية والانجابية.

وفي الفترة المخصصة لأسئلة ومداخلات المشاركين والمشاركات أكد بعضهم على الحاجة الكبيرة للعمل على هذه القضايا لتقاطعها مع قضايا اخرى مثل تزويج الطفلات، التزويج القسري، الممارسات الضارة بحق الطفلات، العنف الاسري وغيرها من القضايا. كما تم التأكيد ايضا من خلال المداخلات على اهمية تعديل القوانين الجنائية في الدول العربية لضمان اتساقها مع حماية النساء والفتيات، اضافة الى اهمية اعتماد قوانين حديثة للطفل تساعد في حماية الطفلات. كما ناقش المشاركون والمشاركات قضية السياق الثقافي والاجتماعي وتأثيرها على جهود الدول لتعديل التشريعات ذات الصلة بالحقوق الجنسية والانجابية واهمية رفع الوعي بالمخاطر التي تتعرض لها النساء والفتيات نتيجة انتهاك هذه الحقوق. في هذا الجانب تم التأكيد على المخاطر التي تتعرض لها النساء غير المتزوجات بسبب تقييدات الافصاح عن المشكلات الصحية التي تواجهها المرأة وصعوبات الحصول على الخدمات المتصلة بالصحة الجنسية والانجابية.

حاء – الجلسة الثامنة: كيفية استخدام المصفوفة، المعرفة والمكتسبات

ناقشت هذه الجلسة كيفية استخدام تقارير العدالة بين الجنسين والقانون وأدواتها، وكيفية تحديثها واستعراضها في المستقبل، بتيسير الاسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأكدت ممثلات المنظمات الأربعة على أن مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون فرصة هامة للعمل على مستوى المنطقة في مجال القوانين وستسهم بالدفع في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة الى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين بالإضافة الى الأطر والمعايير الدولية الأخرى. كما تم تقديم الخطوات القادمة في العمل على هذه المبادرة التي ستتضمن: ١) تحديث التقارير الوطنية لشمول المؤشرات المطورة حديثا والتي كانت موضوع ورشة العمل. ٢)

الشروع في عقد مشاورات وطنية للتأكد من صحة المعلومات المتوفرة في التقارير المحدثة بالتعاون مع الجهات المختصة. ٣) انهاء التقارير ونشرها على الموقع المخصص الذي تستضيفه الإسكوا بالإضافة الى نشر المصفوفة المحدثة. ٤) التواصل بشكل سنوي مع الدول لمد الإسكوا بالقوانين التي تصدر حديثا، إذ ستتم دراسة القوانين الحديثة ومراجعة التصنيفات بناء على المعايير وتعديلها إن دعت الحاجة والإعلان عن النتائج في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر من كل عام.

ثالثا: تنظيم الأعمال

ألف – مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

نظرا للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩، عقدت الندوة الإقليمية الافتراضية لتنمية قدرات أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة في شكل سلسة ندوات افتراضية عبر منصة "كودو" الإلكترونية دامت ثلاثة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ بمعدل ثلاث ساعات يوميا كالآتي:

- اليوم الأول: ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، من الساعة ١٥:٠٠ بعد الظهر حتى الساعة ١٨:٠٠ مساءً (بتوقيت بيروت)
- اليوم الثاني: ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، من الساعة ٩:٠٠ صباحاً حتى الساعة ١٢:٠٠ ظهراً (بتوقيت بيروت)
- اليوم الثالث: ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، من الساعة ٩:٠٠ صباحاً حتى الساعة ١٢:٠٠ ظهراً (بتوقيت بيروت).

باء – الافتتاح

افتتحت ورشة العمل الاقليمية الدكتورة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا، وبدأت كلمتها بالترحيب بالمشاركين. وأشارت إلى أن الندوة تأتي في إطار دعم الاسكوا وشركائها لجهود وقدرات الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في بلدان المنطقة العربية أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة والتي تم استحداثها بناءً على طلب من لجنة المرأة التابعة للإسكوا في دورتها السابعة، التي عُقدَت في مسقط يومَي ٢٠ و٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. كما أكدت على أن الهدف من اختيار هذا الموضوع هو التعمق في الغاية الأولى من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة بـ "إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان". وقد تم وضع المؤشر ٥,١,١ لقياس "ما إذا كانت الأطر القانونية قائمة أم لا، لتعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس وإنفاذها ورصدها". فالورشة ترمي إلى تعميق معرفة أعضاء اللجنة الفرعية بالأدوات التي تسمح بدراسة التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الأطر الدولية، خاصة وأن المنطقة العربية مازالت تواجه فجوة على مستوى القوانين، تواجه المرأة فيها مجموعة واسعة من التحديات، بما في ذلك العنف ضد المرأة، والقوانين الناظمة للعمل والحياة الخاصة والعامة. وقد ساهمت جائحة كوفيد-١٩ في إبراز هذه التحديات بشكل كبير.

كما أكدت د. العوضي على أن التشريعات ركن أساسي من توفير الضمانات اللازمة للنساء والفتيات لتخطي العقبات التي تواجههن وتمنع تمتعهن بحقوقهن من جهة، وقدرتهن على المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهن. فتقرير البنك الدولي الأخير حول "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، وإن يقر بالتطورات الحاصلة في كل من السعودية والإمارات والبحرين والأردن وتونس وجيبوتي، لا يزال يعتبر أن الدول العربية هي في أدنى مستوى مقارنة بالدول الأخرى. ولا شك أن هذه الأدوات الدولية تذكرنا دائما بإن نجاحات الدول على المستوى الفردي، ورغم أهميتها، تبقى مرتبطة بأوضاع المنطقة بشكل عام. ولهذا نركز نحن في عملنا على عقد اللقاءات على المستوى الإقليمي لنعطي الفرصة للتعرف على التجارب الناجحة والتعلم منها مما سيسهم لا شك في نقل هذه التجارب الى دول أخرى في المنطقة. فالتركيز على الثغرات لا يعني أننا لا نتابع التطورات الهامة التي تقوم بها الدول على مستوى التشريعات. فمنذ نوفمبر ٢٠١٩ الى الآن، وبالرغم من جائحة كوفيد-١٩ والتحديات التي خلقتها، تمكنت عدد من الدول العربية من إقرار قوانين متميزة. فعلى سبيل المثال أقرت كل من الإمارات والكويت قوانين وطنية تعالج العنف الأسري. كما أصدرت البحرين قرارات منها ما يحظر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات الشاغلين لذات الوظيفة. وتبنت الأردن نظام الحماية الاجتماعية المرتبط بتأمين الأمومة والذي يوفر للمرأة العاملة دعما يسهم في توفير الرعاية لأطفالها دون الخمس سنوات خلال فترة عملها ولمدة ستة أشهر. كل هذه التشريعات والأنظمة والقرارات سيكون لها الأثر الفاعل على النهوض بأوضاع المرأة في الدول العربية، كما في معالجة الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد-١٩. ونحن نأمل أن تحذو مزيد من الدول هذا النهج.

وفي هذا الإطار، عبرت د. العوضي على أمل الاسكوا وشركائها في أن تتيح ورشة العمل الفرصة لنقاشات معمقة بين المشاركات والمشاركون حول السياسات والتشريعات المفقودة والبحث في كيفية الدعوة إلى وضع مثل هذه القوانين بما يتماشى مع الأطر الدولية، وتبادل المعرفة، ورصد التقدم المحرز، ومناقشة الطرق لمعالجة هذه الثغرات وتطبيق الممارسات الجيدة. وأكدت على التزام منظمي الورشة بمبادرة العدالة بين الجنسين والقانون التي تتيح من خلال الموقع الالكتروني والعمل بين الشركاء على متابعة تطور المسيرة التشريعية في الدول العربية. وتأتي هذه الورشة كأحد المحطات في سبيل مواصلة العمل المشترك بين الشركاء الأربعة ومسيرتها التي بدأت ديسمبر ٢٠١٨ بإطلاق سلسلة من التقارير الوطنية التي تركز على التدابير القانونية القائمة لإلغاء التمييز ضد النساء والفتيات.

شاركت السيدة السفيرة/د. هيفاء أبوغزالة، الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، في أعمال الجلسة الافتتاحية للندوة، والتي خصصت أعمالها لمناقشة المؤشر ٥,١,١ الذي يرصد ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس. وأشارت سيادتها إلى أهمية هذا المؤشر والذي يتطرق إلى التمييز في القانون والذي بدوره يشمل ويمس مجالات واسعة يتم التمييز فيها بين النساء والرجال منها قوانين الأحوال الشخصية، وقوانين العمل وقوانين منح الجنسية وقوانين العقوبات. وألقت سيادتها الضوء على أن مجالات القانون المختلفة التي يتطرق إليها المؤشر ٥,١,١ هي مستقاة بشكل رئيسي من الأطر القانونية الدولية للمساواة بين الجنسين التي حددتها كل من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي هذا السياق، وانطلاقاً من حرص جامعة الدول العربية على مواكبة المسارات الدولية والعمل على مواءمتها لواقع الدول العربية من خلال تقديم المنظور الإقليمي للمقاربات الدولية، أعدت الأمانة العامة "التقرير العربي: أربعون عاماً على اتفاقية القضاء على كافة

أشكال التمييز ضد المرأة" والذي أعدته الأمانة العامة وتم اطلاقه خلال الاحتفالية التي اقامتها الجامعة العربية بمناسبة حملة ١٦ يوم من العنف ضد المرأة يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠ بالتعاون مع عدد من الشركاء الإقليمين.

أكّد الدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان ومع ذلك لا تزال عدم المساواة بين الجنسين تشكل عائقاً أساسياً يحد من تمتع النساء والفتيات بحقوقهن الأساسية في كثير من الدول. وأشار إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو أخطر مظاهر عدم المساواة بين الجنسين، وفي نفس الوقت يسهم في تعزيز أوجه عدم المساواة واستمرارها. وفي حين يشكل العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الممارسات الضارة، عقبة أمام تحقيق المساواة للنساء والفتيات، فإن القوانين والممارسات التمييزية تشكل ملامح حياة النساء والفتيات في العديد من البلدان.

ونوه الدكتور شبانة بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي كجزء من أولويات صندوق الأمم المتحدة للسكان على المستوى الدولي والذي حدد "الوصول إلى صفر من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة" كأحد أهدافه التحويلية التي يطمح إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. بالإضافة إلى ذلك يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، كونه الوكالة المختصة بالصحة الجنسية والإنجابية، على ضمان توفير الخدمات الصحية والإنجابية عالية الجودة بما فيها وسائل تنظيم الأسرة الطوعية لجميع فئات المجتمع وخصوصاً النساء حتى يتسنى لهن اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن الإنجابية عن دراية ومعرفة، لذلك سعدت المنظمة بتوسع تقارير مبادرة "العدالة بين الجنسين" لتشمل الأطر القانونية التي تختص بالصحة والحقوق الجنسية والانجابية.

وختم المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأهمية العمل الجماعي من أجل عالم تعيش فيه المرأة مصونة الكرامة متمتعة بحقوقها دون عنف أو خوف وبظروف تسهل لها تحقيق إمكاناتها في مجتمعات خالية من التمييز بين الجنسين والقوالب النمطية الضارة بحيث يمكن للجميع التمتع بحقوق الإنسان الكاملة غير المنقوصة. وأعرب عن قناعته بأن مبادرة "العدالة بين الجنسين" يمكن أن تساهم في الوصول إلى هذا الهدف في منطقتنا، وأعرب عن أمله بأن يتم استخدام نتائجها من قبل الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء لتحقيق التغيير القانوني والسياسي الإيجابي الذي نطمح إليه والمبني على الخبرات المتوفرة في المنطقة.

قدم السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، كلمته الافتتاحية للندوة مذكرا الحضور بأن هذا الاجتماع يعقد للمرة الثالثة على التوالي حول اليوم العالمي لحقوق الانسان لمناقشة آخر التطورات في العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية، وأكد على أهمية التعامل مع حقوق المرأة كحقوق انسان. وأشاد بالتداولات المثمرة التي حصلت في هذه الاجتماعات سابقا لتبادل الممارسات المختلفة حول كيفية تطبيق القوانين في المنطقة راجيا أن تكون هذه الندوة فرصة لاستمرار هذا النقاش. بالإضافة الى ذلك أكد على أن تحقيق العدالة بين الجنسين هو ركن أساسي من أركان أجندة التنمية المستدامة.

السيدة سوزان ميخايل الدهجان، المديرة الإقليمية، لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة رحبت بالمشاركين وركزت على أهمية مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون وعلى أهمية الشراكة بين منظمات الأمم المتحدة وتكامل العمل فيما بينها لإنجاح هذه المبادرة وتوفير الدعم للدول العربية.

جيم – الحضور

إلى جانب المنظمات الشريكة، وهي الإسكوا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، شارك في الورشة ٢٤ مشاركة ومشارك عن الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في المنطقة العربية.

دال – جدول الأعمال

اليوم الأول	الثلاثاء ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ ١٥:٠٠ ـ ١٨:٠٠ (بتوقيت بيروت)
١٥:٠٠ – ١٥:١٥	**جلسة افتتاحية** - السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، الإسكوا - السيدة السفيرة/ د. هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية - السيد لؤي شبانة، المدير الإقليمي، صندوق الأمم المتحدة للسكان - السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الإقليمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - السيدة سوزان ميخايل الدهجان، المديرة الإقليمية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٥:١٥ – ١٦:٣٠	**الجلسة الأولى: الهدف ٥,١ المحتوى والمؤشر (المنهجية)** ستبدأ هذه الجلسة بلمحة عامة عن مضمون المؤشر ٥,١,١، وستشمل مناقشة للمنهجية التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الميسّرون: هيئة الأمم المتحدة للمرأة
١٦:٣٠ – ١٨:٠٠	**الجلسة الثانية: تقديم أداة العدالة بين الجنسين والقانون؛ القاعدة الفكرية والعملية، والمرحلتين الأولى والثانية** ستُقدم هذه الجلسة مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون، أدواتها وعملية تطوّرها الميسّرون: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اليوم الثاني	الأربعاء ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ ٠٩:٠٠ – ١٢:٠٠ (بتوقيت بيروت)
١٠:٠٠ – ١١:٠٠	**الجلسة الثالثة: الأطر القانونية الجامعة والحياة العامة** ستناقش هذه الجلسة المسائل المتعلقة بالحقوق التي تحكم المساواة وعدم التمييز. الميسّرون: الإسكوا

١١:٠٠ – ١٢:٠٠ **الجلسة الرابعة: العنف ضد المرأة**
ستقدم جامعة الدول العربية في هذه الجلسة عرض المحور الخاص بالتشريعات القانونية في إعلان القاهرة. كما ستناقش هذه الجلسة المسائل المتعلقة بالقوانين والسياسات الرامية إلى تعزيز وحماية وإنفاذ ورصد ضحايا العنف ضد المرأة.
الميسّرون: جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

١٢:٠٠ – ١٣:٠٠ **الجلسة الخامسة: العمالة والمنافع الاقتصادية**
ستناقش هذه الجلسة المسائل المتعلقة بالمساواة في حق المرأة في المشاركة الاقتصادية.
الميسّرون: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اليوم الثالث	الخميس ١٠ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٢٠ ٠٩:٠٠ – ١٢:٠٠ (بتوقيت بيروت)

١٠:٠٠ – ١١:٠٠ **الجلسة السادسة: الزواج والأسرة**
ستناقش هذه الجلسة التشريعات المتعلقة بتعزيز الحقوق في قوانين الزواج والأسرة وإنفاذها ورصدها.
الميسّرون: الإسكوا

١١:٠٠ – ١٢:٠٠ **الجلسة السابعة: الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية**
ستناقش هذه الجلسة التشريعات المتعلقة بتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وإنفاذها ورصدها.
الميسّرون: صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢:٠٠ – ١٢:٤٥ **الجلسة الثامنة: كيفية استخدام المصفوفة، المعرفة والمكتسبات**
ستناقش هذه الجلسة كيفية استخدام تقارير العدالة بين الجنسين والقانون وأدواتها، وكيفية تحديثها واستعراضها في المستقبل.
الميسّرون: الاسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

١٢:٤٥ – ١٣:٠٠ تقييم للندوة
جلسة ختامية

سادساً: المرفقات

المرفق رقم ١: قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية	الامارات العربية المتحدة
د. سلمى النمس الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة salma.n@johud.org.jo	سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى الأمومة والطفولة Womenunion@gwu.ae
مملكة البحرين	**الجمهورية التونسية**
السيدة رانيا أحمد الجرف مديرة مركز التوازن بين الجنسين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة raljurf@scw.bh	السيدة فدوى درويش مديرة التعاون الدولي والعلاقات الخارجية وزارة المرأة والاسرة وكبار السنّ fedoua.derouiche@gmail.com السيدة سارة شقرون مديرة مكلفة بالتخطيط والبرمجة وزارة المرأة والاسرة وكبار السنّ sarachakroun@hotmail.fr
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**الجمهورية العربية السورية**
السيدة عائشة اللان مديرة فرعية لبرامج ونشاطات تحسين قضايا المرأة وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة aicha.alane@gmail.com	د. أكرم القش رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان alschaam1@hotmail.com السيد وضاح الركاد مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل walrkkad@yahoo.com السيدة رنا خليفاوي مدير القضايا الأسرية الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان ranaklifawi@hotmail.com
جمهورية جيبوتي	**جمهورية السودان**
السيدة أركس علي أحمد رئيسة قسم القانون وزارة المرأة والاسرة araksanaaf@hotmail.com	معالي الوزيرة الاستاذة لينا الشيخ عمر محجوب وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية Linahieba1@gmail.com mlasd2019@gmail.com
سلطنة عُمان	**دولة فلسطين**
السيدة جميلة بنت سالم جداد المديرة العامة المساعدة للمديرية العامة للتنمية الأسرية وزارة التنمية الاجتماعية ja.milas@hotmail.com السيدة وضحة بنت سالم العلوية مديرة دائرة شؤون المرأة وزارة التنمية الاجتماعية socialworker6604@gmail.com السيدة عايدة بنت ناصر بن علي السيابية المديرة المساعدة لدائرة شؤون المرأة وزارة التنمية الاجتماعية Rose7760@hotmail.com	الأستاذ أمين عاصي مدير عام التخطيط والسياسات وزارة شؤون المرأة a_asei@mowa.pna.ps الأستاذ حنا نخلة وزارة شؤون المرأة h_nakhleh@mowa.pna.ps

السيدة كاملة بنت عبدالله الهشامية رئيسة قسم البرامج بدائرة شؤون المرأة وزارة التنمية الاجتماعية nooreem22@hotmail.com	
دولة قطر	**الجمهورية اللبنانية**
السيدة هنادي نظام الشافعي رئيس قسم لجان المعاهدات في إدارة حقوق الانسان وزارة الخارجية القطرية Hshafei@mofa.gov.qa	السيدة ريتا القزي مسؤولة المكتبة والأرشيف وميسرة التدقيق في المساواة بين الجنسين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية rita.azzi@nclw.gov.lb الآنسة ماريا جعجع منسقة مشروع LEAD الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية maria.geagea@nclw.gov.lb
المملكة المغربية	
السيدة بشرى مرواني رئيسة مصلحة تنسيق برامج المساواة مديرية المرأة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة bouchra.merouani@social.gov.ma السيد عبد الإلاه حميدوش رئيس قسم تمكين المرأة مديرية المرأة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة abdelilah.hmidouche@social.gov.ma السيدة نادية برودي رئيسة قسم الهندسة الاجتماعية وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة nadia.baroudi@social.gov.ma السيد عمر أهل الرشيد رئيس مصلحة الدراسات والأبحاث وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة omar.ahlrchid@social.gov.ma	
UN-Women Arab States Regional Office Ms. Susanne Mikhail ROAS – Regional Director susanne.mikhail@unwomen.org Ms. Simone ellisOluoch-Olunya ROAS - Regional Policy Adviser (Women's Political Participation) simone.oluoch-olunya@unwomen.org Ms. Manal Benkirane ROAS - Regional Programme Specialist (Violence Against Women) manal.benkirane@unwomen.org Ms. Claire van Loveren ROAS - Programme Analyst claire.vanloveren@unwomen.org Ms. Beatrice Akua DUNCAN HQ - Policy Advisor, Constitutional and Access to Justice beatrice.duncan@unwomen.org Ms. Paleki Ayang	**UN-ESCWA** Ms. Mehrinaz El Awady Director – Cluster Leader Gender Justice, Population and Inclusive Development elawady@un.org Ms. Nada Darwazeh Chief, Gender Equality Section nada.darwazeh@un.org Mr. Akram Khalifa Regional Adviser on Gender Equality and Women's Empowerment khalifaa@un.org Ms. Stephanie Chaban Regional Adviser on Gender Equality and Women's Empowerment stephanie.chaban@un.org Ms. Ghya Baccar Research Assistant baccar@un.org

	HQ - Rule of Law Consultant paleki.ayang@unwomen.org Ms. Janette Amer HQ - Human Rights Adviser janette.amer@unwomen.org Ms. Naglaa Muhammad Consultant naglaa.muhammad@gmail.com
UNDP Regional Bureau for Arab States Mr. Khaled Abdel Shafi Regional Hub Director khaled.abdelshafi@undp.org Ms. Frances Guy Gender Team Leader frances.guy@undp.org Ms. Rania Tarazi Gender Specialist rania.tarazi@undp.org Ms. Nasrin Khan New rule of law consultant in the regional hub nasrin.khan@undp.org Mr. Giordano Segneri Head of governance team, RBAS giordano.segneri@undp.org	**UNFPA** Mr. Luay Shabaneh Regional Director Arab States Regional Office, UNFPA shabaneh@unfpa.org Kerstin Schinnerl schinnerl@unfpa.org Ms. Hanan Rabbani hrabbani@unfpa.org Mr. Nishan Krishnapalan krishnapalan@unfpa.org Ms. Shadia Elshiwy elshiwy@unfpa.org Ms. Manar Zaiter manarzaiter@gmail.com
League of Arab States HE Dr. Haifa Abu Ghazaleh Assistant Secretary General Director of Social Cluster haifa.abughazaleh@las.int Ms. Dina Douay Minister Plenipotentiary Women, Family and Childhood Directorate, Social Affairs Sector League of Arab Sates dina.douay@las.int Ms. Shaza Zaher Abdel Lateef Women's Affairs Coordinator Directorate of Woman, Family and Childhood League of Arab States shaza.zaher@las.int	